الشاهين لوزير الداخلية: ما هي أسباب غياب دور «حماية الآداب» تجاه مراقبة غرف المساج والشقق المفروشة

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن إجراءات الوزارة تجاه «الشقق المشبوهة».

وقال: «ما هي أسباب غياب دور إدارة حماية الآداب العامة وتقصيرها في أداء أعمالها تجاه مراقبة وتفتيش مراكز وغرف المساج والشقق المفروشة وتطبيق القانون على مرتكبي الأعمال المنافية للآداب فيها؟»، مطالبا بتزويده بـ«بيان تفصيلي عن عدد غرف ومراكز المساج المخالفة التي قامت إدارة حماية الآداب العامة بتفتيشها وإغلاقها وضبط العاملين فيها والعقوبات والإجراءات القانونية التي تم اتخاذها بهذا الشأن منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال».

وتابع: «ما هو الهيكل التنظيمي لإدارة حماية الآداب العامة؟ وهل أقسامها منتشرة في كل محافظات الكويت ام متمركزة في مكان واحد؟ وكم عدد العسكريين والمدنيين العاملين فيها؟ وهل عددهم يكفي لتنفيذ اختصاصات الإدارة على الوجه الأكمل؟ وفي حال وجود نقص في عدد العاملين فما هي أسباب عدم توفير الوزارة العدد الكافي من العاملين لهذه الإدارة المهمة؟».

أسامة الشاهين

وأضاف الشاهين: «هل هناك تنسيق وتعاون مشترك بين ادارة حماية الآداب العامة وقطاع الأمن العام لمواجهة وضبط المخالفات التي ترتكب في غرف ومراكز المساج والشقق المفروشة وغيرها من الأماكن المشبوهة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا التعاون منذ 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال».

كما سأل: «هل يوجد تعاون مشترك بين وزارة الداخلية والجهات الحكومية المختصة «بلدية الكويت، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للقوى العاملة» على مستوى جميع محافظات الكويت لمراقبة وتفتيش غرف ومراكز المساج والشقق المفروشة وغيرها الأماكن المشبوهة وإغلاق المخالف منها وضبط العاملين فيها؟»، مشيرا إلى انه «إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا التعاون منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال».

وقال: «هل هناك دراسات أو توصيات قدمتها وزارة الداخلية للجهات المختصة بشأن القرارات والإجراءات التنفيذية التي يتطلب ان تتخذها الأجهزة الحكومية والتشريعات التي يتطلب أن يقرها مجلس الأمة لحماية الآداب العامة وللحد من المخالفات التي ترتكب في بعض المراكز والأماكن المشبوهة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا التعاون منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال».

وأضاف: «هل تضمنت خطة وزارة الداخلية ضمن الخطة الخمسية الثالثة للدولة «2020 – 2025» محاور خاصة لتعزيز حماية الآداب العامة والحد من التجاوزات الأخلاقية في بعض الأماكن والمراكز المشبوهة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدنا بتفاصيل هذه الخطة ونسبة إنجاز كل محور منها منذ سنة 2020 وحتى تاريخ ورود السؤال، مع بيان سبب عدم إنجاز بعض المحاور إن وجدت».

الموسى: سأرد على القضايا الواردة في الاستجواب الموجه لي بكل شفافية

علي الموسى

أشار وزير الأشغال علي الموسى إلى أن الرد على استيضاحه بشأن الاستجواب الموجه له من قبل النائب عبدالله المضف واضح ومحدد، مؤكدا أنه بدوره سيرد بكل شفافية.

وقال: «تقدمت قبل إجازة الأعياد الوطنية بطلب استيضاح للأخ النائب عبدالله المضف عن الوقائع الواردة في صحيفة الاستجواب، وجاء الرد واضحا ومحددا بالقضايا، وهذا يدل على التزامه بأحكام الدستور وقرارات المحكمة الدستورية، وبإذن الله سألتزم أيضا بالدستور والرد على القضايا الواردة بكل شفافية».

السويط للجلاوي: هل يخضع الديوان الأميري ودواوين «ولي العهد» و«الوزراء» و«الأمة» و«المحاسبة» لجهاز المراقبين الماليين؟

وجه النائب ثامر السويط سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة المستشار جمال الجلاوي، حول خضوع الديوان الأميري ودواوين «ولي العهد» و«الوزراء» و«الأمة» و«المحاسبة» لجهاز المراقبين الماليين.

وجاء في مقدمة السؤال: «الحفاظ على المال واجب دستوري وقانوني وأخلاقي أوجبه الدستور وكذلك العديد من التشريعات ومنها على سبيل الخصوص القانون رقم «1» لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة».

وتابع السويط في سؤاله «واستنادا إلى المادة «17» من دستور الكويت والتي تنص على أن «للأموال العامة حرمة،وحمايتها واجب على كل مواطن»، وحيث تنص المادة «9» من القانون رقم «23» لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين على أن «تسري أحكام هذا القانون على الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، ويجوز لوزير المالية تكليف الجهاز بالرقابة على أية جهة أخرى أو أعمال يرى ضرورة رقابة الجهاز عليها»»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان رئيس مجلس الوزراء ومجلس الأمة وديوان المحاسبة من الجهات الخاضعة لرقابة جهاز المراقبين الماليين؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى إفادتي بالسند القانوني في عدم خضوع أي من الجهات المشار إليها لرقابة لجهاز، مع بيان سبب عدم تكليف الجهاز بالرقابة على أعمالهم.

تتمات

الحكومة: خطط

التنسيق بين مقدمي الطلبين وهما الحكومة والنواب، بشأن دمجهما في جلسة واحدة، موضحا أن الطلب الأول مقدم من الحكومة ويقضي بعقد جلسة سرية خاصة طارئة لمجلس الأمة، على أثر الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة بين روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها من عدة نواح.

أضاف أن الطلب الثاني بشأن ذات الموضوع مقدم من 10 نواب، ويتعلق بمناقشة تداعيات الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا وأثرها على الخليج العربي والكويت، من ناحية أسعار المواد الغذائية والمخزون الاستراتيجي للدولة والأمن الغذائي الداخلي الدائم ،والاستعداد لأي احتمالات تخص التلوث والتسرب النووي للمفاعلات الذرية.

وأشار إلى وجود طلبات أخرى لعقد جلسات خاصة مقدمة من نواب آخرين، أحدها طلب عقد جلسة خاصة يوم الخميس المقبل لمناقشة أوضاع المتقاعدين، في شأن أرباح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزيادة رواتب المتقاعدين ورفع الحد الأدنى للرواتب، موضحا أنه «سيقوم بالتنسيق مع مقدمي الطلب لتحديد الموعد المناسب لهم».

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي أعلن أمس أيضا، عن تقدم الحكومة بطلب لعقد جلسة خاصة «سرية» طارئة لمجلس الأمة اليوم، لإطلاع أعضاء المجلس على استعداداتها وإجراءاتها بشأن الاحتمالات كافة التي قد تنجم عن تطورات المواجهة العسكرية بين روسيا وأوكرانيا.

في سياق متصل أكد وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان أن الحكومة أعدت الخطط الاستراتيجية اللازمة لضمان تدفق السلع والمواد الغذائية واستقرار أسعارها في ظل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من مخاوف توقف الإمدادات العالمية نتيجة الأزمة الاوكرانية الروسية.

وقال الشريعان في تصريح لـ«كونا» أمس الاحد ان الدولة لديها مخزون استراتيجي وفير للمواد الغذائية الأساسية والاستهلاكية موزعا على جميع محافظات البلاد عبر مخازنها الرئيسية وأفرعها التموينية لافتا إلى استعداد فرق الطوارئ التابع للوزارة لأي تغيرات مفاجئة قد تطرأ على الاوضاع ودراسة تأثيرها على شبكة الامدادات العالمية ووضع الحلول.

وأفاد ان خطوط الإمدادات للواردات من المواد الغذائية والاستهلاكية وتصدير السلع في الكويت ومنطقة الخليج العربي لم تتأثر مؤكدا استمرار تدفقها وفق جدول زمني محدد بالتعاون مع مؤسسة الموانئ الكويتية والادارة العامة للجمارك والجهات الرسمية الاخرى.

وذكر ان هناك خطط طوارئ وضعت من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في حال حدوث أي تغير مفاجئ للأزمة لضمان تدفق السلع وعمليات الشحن الجوي والبري والبحري للمواد بانسيابية دون توقف مبينا أن دولة الكويت مساهمة في أكبر الشركات العالمية للشحن والمواد الغذائية.

وطمأن الشريعان المواطنين والمقيمين على توافر كل الاحتياجات الأساسية والسلع الغذائية في مراكز أفرع التموين والجمعيات التعاونية والأسواق المركزية مؤكدا أن الحكومة لديها الموارد المالية اللازمة لمواجهة أي أمر طارئ يحدث في المنطقة.

وبسؤاله عن أي تغير مفاجئ في أسعار السلع والمواد الغذائية أكد الشريعان أن وزارة التجارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل مخالف يرفع اسعار المنتجات بأنوعها دون مبرر.

وبين أن فرق عمل الطوارئ التابعة للوزارة تعمل طول أيام الأسبوع على مدار الساعة في الاسواق للاشراف ومراقبة السلع والخدمات والاعمال وإعداد الدراسات وإجراء المقارنات بين الأسعار لضمان استقرارها لا سيما اسعار المواد الغذائية.

وأشاد الشريعان بجهود العاملين في وزارة التجارة والجهات الحكومية الاخرى والقطاعات الخاصة عبر تعاملهم لاحتواء الازمات السابقة خاصة أزمة كورونا والتعامل معها ووضع الحلول والقرارات المناسبة لتدارك اثارها السلبية والحد من تفاقمها ووضع الضوابط مؤكدا قدرة أبناء الوطن على التعامل مع الأزمات.

يذكر ان وزارة التجارة والصناعة تتولى دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات اضافة الى الإشراف على الشركات والمحلات التجارية وأعمال التسجيل التجاري وفقا لأحكام القوانين واللوائح.

وتستهدف الوزارة تنمية المنتجات الوطنية وتعزيز وترويج الصادرات الكويتية في الأسواق الخارجية والصناعية مع الدول والمنظمات العربية والأجنبية اضافة الى العمل على توفير السلع والمواد الضرورية بالأسعار المناسبة وسد احتياجات البلاد منها.

المضف: سنعيد

وخلال جولة قام بها على عدد من المدارس الحكومية أمس، للاطلاع والاطمئنان على سير العمل في أول يوم دوام للطلبة بعد انتهاء إجازة منتصف العام والأعياد الوطنية وانطلاق الفصل الدراسي الثاني 2021 2022–، حيث شملت الجولة مدرسة مشرف المتوسطة– بنات وثانوية لبنى بنت الحارث ومدرسة عثمان بن مظعون المتوسطة– بنين.

وأكد المضف على أن «وزارة التربية تبذل قصارى جهدها لتوفير تعليم جيد وآمن وهو جزء أساسي من العمل»، مشيرا إلى «جهوزية المدارس رغم التحديات التي فرضتها أزمة كورونا» حيث قال: «هناك جهود كبيرة بذلت في المدارس استعدادا للعودة وهذا ما رأيته خلال جولتي، بالإضافة الى سعادة أبنائنا الطلبة وإخواننا المعلمين بالعودة إلى الدراسة».

وأوضح أن «وزارة التربية حرصت على توفير كل السبل والإمكانات المتاحة لمواجهة بعض التحديات التي تواجهها خاصة فيما يتعلق بنقص عمال النظافة، واتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن انسيابية العمل وسيره بالشكل المطلوب»، مثمنا «الدعم الكبير في هذا الجانب من كل الجهات الخارجية وخاصة بلدية الكويت»، ومشيدا في الوقت نفسه، «بالجهود الكبيرة المبذولة من منتسبي وزارة التربية من المعلمين والإداريين بالاضافة الى الادارات المدرسية وكل العاملين في المدارس لتوفير بيئة تعليمية آمنة وسليمة للطلبة».

وكان المضف استهل تصريحه بتقديم التهنئة لمقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، وإلى أولياء الأمور والطلاب والطالبات وكل منتسبي وزارة التربية من الهيئتين التعليمية والإدارية، بمناسبة بداية الفصل الثاني للعام الدراسي 2021 – 2022، بعد حصول المتعلمين على إجازة طويلة، متمنياً «أن تكلل المجهودات كافة في نهاية العام بنجاح أبنائنا».

الفارس: لا انقطاع

قطاع محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه، ونسب الصيانة المنجزة وجاهزية شبكات الوقود.

كما تم عرض حالة محطات التحويل الرئيسية والخطوط الهوائية ذات الجهد العالي وجاهزية القطاع لحدوث أي طارئ في محطات وشبكة الضغط العالي والآليات الجديدة التي تم تدشينها في القطاع لضمان سلامة الشبكة الكهربائية، كما عرضت برامج صيانة محطات التحويل الثانوية ووحدات التوزيع المتكاملة حيث يتم سنوياً في الفترة من بداية شهر أكتوبر حتى نهاية شهر مايو وأكد القطاع جاهزية فرق الطوارئ في حال حدوث أي انقطاعات مفاجئة للتيار الكهربائي وآلية عمل المراقبات المتوزعة في المحافظات الست.

وتطرق الاجتماع إلى حالة عقود الصيانة والعقود الانشائية وكذلك التشغيلية للقطاع وتم تدريب المهندسين والفنيين الكويتيين في مركز التدريب الخاص بقطاع شبكات التوزيع الكهربائية للتعرف على أحدث الطرق المستخدمة في تشغيل وإصلاح الأعطال على جميع أجزاء شبكتي الجهد المتوسط والجهد المنخفض للحفاظ على أمن وسلامة العاملين وكذلك الحفاظ على استمرارية إيصال التيار الكهربائي للعملاء.

وأرجئت مناقشة وضع الشبكة المائية إلى اجتماع الأسبوع المقبل الذي سوف يستكمل فيه استعدادات صيف 2022.

وأكد الوزير الفارس أهمية زيارة قياديي الوزارة لجميع الإدارات والمراكز الخارجية وحضورهم المباشر بميدان العمل، للتأكد من جاهزية القطاعات ورفع تقارير أسبوعية حول الاستعدادات لصيف 2022 وذلك للتمكن من تلافي أي عوائق تحيل دون تقديم خدمتي الكهرباء والماء.

وشكر الفارس القطاعات على الجهود المبذولة في تأدية مهامهم الوظيفية وتأمين خدمتي الكهرباء والماء بأعلى جودة.

وشدد على جميع القطاعات الالتزام بمعالجة أي تأخيرات أو مشاكل في عقود الصيانة قد تواجه القطاعات المعنية، ودعا إلى تمكين الكادر الوطني من أداء جميع المهام الهندسية والفنية وذلك تطبيقاً لسياسة الإحلال بوجود عناصر مميزة ومبدعة من كوادر الوزارة الوطنية، مؤكدا أنه على أتم الاستعداد لحل أية عوائق تواجه قطاعات الوزارة لمواجهة صيف 2022، وأن الوزارة استطاعت أن تتخطى صيف 2021، وأنهم اليوم أمام تحد آخر سوف يتم اجتيازه بعون الله بتكاتف الجهود بين قطاعات الوزارة.

كييف عاصمة

هذه الأزمة»، لافتا إلى أن«الرئيس الأمريكي جو بايدن مصمم على تقديم الدعم لنا».

وحذر الرئيس الأوكراني من أن القوات الروسية تستعد لقصف أوديسا، المدينة التاريخية المطلة على البحر الأسود والتي تضم ميناء. وأعلن في خطاب عبر الفيديو «إنهم يستعدون لقصف أوديسا. أوديسا!».

أضاف: «لطالما قدم الروس إلى أوديسا حيث لم يشعروا إلا بالدفء والإخلاص. والآن ماذا؟ قنابل على أوديسا؟ مدفعية ضد أوديسا؟ صواريخ ضد أوديسا؟». وقال زيلينسكي «ستكون هذه جريمة حرب. ستكون جريمة تاريخية».

وقال إن «الصواريخ الروسية دمرت بالكامل مطار فينيتسيا جنوب غربي كييف».

وكان الرئيس الأوكراني أكد السبت أن قواته مستمرة في القتال وستواصل الدفاع عن البلاد.

وبعد شائعات رحيله عن العاصمة، ظهر زيلينسكي في فيديو مصور من كييف السبت، مشددا على أن القوات الأوكرانية كبدت القوات الروسية خسائر بشرية ومادية كبيرة.

أضاف أن «الجيش الروسي لم يستطع تحقيق أهدافه، بل خسر عشرة آلاف جندي معظمهم صغار».

ورغم ذلك، أكد أن كييف تفعل كل ما في وسعها لإنهاء الحرب التي نشبت أواخر الشهر الماضي.

أما في ما يتعلق بالمفاوضات التي أطلقت مع الجانب الروسي من أجل وقف النار، فأوضح أنه سيرى ما إذا كانت بلاده ستستمر بها، موضحا أن فريق بلاده المفاوض في المحادثات التي جرت على الحدود ببيلاروسيا ناقش أول خطوة ألا وهي فتح الممرات الإنسانية وإعادة الحياة لطبيعتها.

يشار إلى أن الرئيس الأوكراني شدد خلال الأيام السابقة التي ظهر فيها على أهمية الدعم الخارجي لبلاده من أجل مواجهة الهجمات الروسية، داعيا إلى تكثيف المساعدات العسكرية.

كما طالب مرارا بفرض حظر طيران فوق الأجواء الأوكرانية، حاثاً حلف شمال الأطلسي على اتخاذ هذا القرار.

وحققت القوات الروسية تقدّما في جنوب أوكرانيا منذ 24 فبراير، إذ سيطرت على مدينة خيرسون فيما تحاصر ماريوبول، لكن أوديسا بقيت إلى حد ما بمنأى عن القتال.

ويقطن قرابة مليون شخص في أوديسا، المدينة الواقعة على ساحل أوكرانيا الجنوبي والتي تضم ناطقين بالروسية والأوكرانية وأقليات بلغارية ويهودية.

وتحرّك الجنود الروس من شبه جزيرة القرم المحتلة شرقا بشكل جزئي لربطها مع مناطق الانفصاليين المدعومين من روسيا والسيطرة على مدينة ماريوبول المطلة على بحر آزوف.

لكن جزءا آخر من القوة يتوجّه غربا إلى خيرسون، على الطريق باتّجاه أوديسا. كما أن المدينة قريبة من حدود مولدافيا ومنطقة ترانسنيستريا المحتلة من روسيا.

وخلال الأيام الـ11 الأولى من النزاع، تقدّمت قوات روسية من بيلاروس أيضا باتّجاه العاصمة كييف من الشمال الغربي والشمال الشرقي، بينما قصفت مجموعة أخرى مدينة خاركيف «شمال».

وتعرّضت عدة مدن إلى القصف وتقدّر الأمم المتحدة بأن أكثر من مليون مدني أجبروا على الفرار من منازلهم جرّاء القتال.

من جهة أخرى أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أبلغ نظيره التركي رجب طيب أردوغان في مكالمة هاتفية، أمس الأحد، أن روسيا لن توقف عمليتها العسكرية إلا إذا أوقفت أوكرانيا القتال وتمت تلبية مطالب موسكو.

أضاف الكرملين في بيان، أن بوتين قال إن العملية تسير وفقاً للخطة والجدول الزمني الذي وضعته موسكو.

وبحسب الكرملين، أخبر بوتين أردوغان بأن روسيا مستعدة للحوار مع أوكرانيا والشركاء الأجانب. كما قال بوتين إنه يأمل في أن يتخذ المفاوضون الأوكرانيون نهجاً بناءً في المحادثات مع موسكو، ويأخذوا في الحسبان الواقع على الأرض.

وقال الكرملين: «تم لفت الانتباه إلى عدم جدوى أي محاولات لإطالة أمد عملية التفاوض التي تستخدمها قوات الأمن الأوكرانية في إعادة تنظيم قواتها ومواردها. الأمل معقود على أن يظهر ممثلو أوكرانيا في الجولة المقبلة من المفاوضات نهجا بناء بشكل أكبر وأن يأخذوا تماما في الاعتبار الحقائق الجديدة» بعد الهجوم.

من جهته، قال مكتب أردوغان إنه حث بوتين على إعلان وقف إطلاق النار في أوكرانيا، وفتح ممرات إنسانية وتوقيع اتفاق سلام.

وفي بيان صدر بعد مكالمة هاتفية استمرت ساعة بين الرئيسين، قالت الرئاسة التركية إن أردوغان أبلغ بوتين أن أنقرة مستعدة للمساهمة في التوصل لحل سلمي للصراع، مضيفاً أن وقف إطلاق النار سيخفف دواعي القلق بشأن الوضع الإنساني.

«الأوقاف»: خطة

بعدما أعلن مجلس الوزراء عودة رص الصفوف في المساجد، والسماح بإقامة الدروس والمحاضرات، لذا تعنى الخطة بتهيئة الأجواء المناسبة لاستقبال المصلين.

أضاف أن الوكلاء المساعدين في الوزارة وضعوا جميع إمكانيات إداراتهم المختصة لتجهيز جميع المساجد والمراكز الرمضانية التي اعتادت الوزارة تنظيمها خلال السنوات التي سبقت جائحة كورونا.

وذكر أن المساجد ستستقبل جمهور المصلين في صلاة التراويح والقيام خلال شهر رمضان المبارك، كما هو معتاد قبل الجائحة مؤكدا التزام الوزارة بتطبيق جميع الاشتراطات الصحية المعتمدة من السلطات المختصة في البلاد، حرصا على سلامة المصلين وتمكينا لهم من أداء الصلاة.

«الصحة»: حملة

في 23 فبراير الماضي بمناسبة الأعياد الوطنية شهدت اقبالا كبيرا من قبل المتبرعين تعبيرا عن الحب والولاء للوطن وانطلاقا من روح العطاء.

وأكدت أن التبرع بالدم ليس واجبا إنسانيا فحسب بل هو واجب وطني ما ساهم في نجاح هذه الحملة وتعزيز المخزون الاستراتيجي للدم.

وأوضحت الرضوان أنه تم صرف عدد 1971 كيس دم و577 صفائح دموية و890 كيس بلازما لتغطية حاجة المستشفيات خلال إجازة الأعياد الوطنية ما يؤكد أن الحاجة للتبرع بالدم مستمرة بلا انقطاع وذلك لمساعدة جميع المرضى.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 670 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 623159.

وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ«كونا» إنه تم تسجيل 928 حالة شفاء ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين إلى 614597 مبينا أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 6ر98 في المئة.

وأوضح السند أنه تم تسجل حالة وفاة واحدة جراء الإصابة ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2545 حالة مبينا ان عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 32 حالة في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت اصابتها ولا تزال تتلقى الرعاية اللازمة 6017 وإجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد 19» 179.

وذكر أن عدد المسحات التي تم إجراؤها بلغ 13069 ومجموع الفحوصات 7726633 مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 5 في المئة.

بنوك روسية

إلى «يونيون باي»، من سبير بنك وهو أكبر بنك روسي، وكذلك بنك ألفا وبنك تينكوف.

من جانبه، أوضح البنك المركزي الروسي أن كل بطاقات دفع فيزا وماستركارد الصادرة عن بنوك روسية ستظل تعمل داخل روسيا حتى انتهاء صلاحيتها.

ونقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية عن البنك القول إن المعاملات على مثل هذه البطاقات تتم في إطار النظام الوطني الروسي لبطاقات الدفع، ولن تتأثر بالعقوبات.